

تعقيب د.نادية:

أشكر أ.أمجد على هذا العرض، ولكن ما المقولة الأساسية لهذا العرض، هل الصعود الإسلامي يلقى ترحيباً عاماً إقليمياً وعالمياً، أم هو محل شكوك وارتياب وتخوف؟ فكل ما قاله أ.أمجد ملامح عامة عن مواقف الأطراف التي تتركز في عدة مقولات سريعة والحديث عن موقف الثورات عامة وليس موقف من عملية الانتخابات في مصر، وهنا يوجد فارق كبير بين الموقف من الانتخابات -باعتبارها كاشفاً ومكوناً أساسياً للعملية الديمقراطية ونتيجتها صعود الإسلاميين- وبين الثورة المصرية برمتها. لكن مما لا شك فيه أن هناك ملامح عامة شرحها أ.أمجد، وأهم ما جذب انتباهي تسجيلك مقولات نشرت في مقالات دون التعليق عليها، فعلى سبيل المثال من أهم المقولات التي كانت في حاجة إلى التعليق: كيف أن توتر العلاقات السعودية مع مصر بعد الثورة أمر عابر ويجب عدم التركيز عليه حتى لا تتجذر، ولا يكفي للقبول بهذه المقولة على الإطلاق أننا يجب أن لا نتخوف من توتر العلاقات السعودية المصرية لمجرد أنهم لا يخوفون من صعود الإسلاميين، ولكن الأهم هو النموذج الذي سيقدمه الإسلاميون لمصر من أجل التغيير، هل سيكون على شاكلة النموذج الخليجي في استمرار ارتباطه ورهنه بالهيمنة والتبعية الأمريكية وتبني شكل ديكوري من الديمقراطية؟ وإن كان يجب أن نهتم ألا تتساق إلى حرب باردة عربية جديدة نعاني من ويلاتها وآثارها على مواردنا القومية والوطنية كما حدث في أواخر الخمسينيات والستينيات وحتى حرب 1967م. وأيضاً توجد جوانب أخرى من المواقف الإقليمية والدولية بصفة عامة، مثل ما يبدو من مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتيار الليبرالي والتيارات العلمانية بصفة عامة خلال الانتخابات مقارنة بالإسلاميين حتى إذا اضطروا للقول بأنهم ليسوا خائفين من صعود الإسلاميين لأن عليهم التعامل معهم، وبالفعل هذا ما حدث بمجرد أن انتهت الانتخابات وظهرت النتائج حيث بدأ توافد الوفود إلى مقر الإخوان والحرية والعدالة وإلى حزب النور في حين أن ذلك لم يحدث قبل الانتخابات؛ فهذا هو التحليل المقصود وليس مجرد سرد بعض المقولات التي تذكر في مقالات رأي هنا وهناك.

وبالطبع التشاور المستمر مع العسكر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة التمويل الأجنبي الأخيرة لها دلالة كبيرة ومعقدة ومركبة جداً بشأن عملية اختبار ما سيكون عليه شكل العلاقات المصرية الأمريكية لأن هذه الأزمة بدأت بعد انتهاء العملية الانتخابية مباشرة في حين أنها كانت لها مقدمات من قبل ثم بدأت تتصاعد على النحو الذي رأيناه ووصلت إلى مفترق خطير يبين أنها كانت منذ البداية اختباراً لمصادقية مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للمجلس العسكري أو وضع العلاقات المصرية الأمريكية في مأزق في وقت يصعد الإسلاميين فيه للبرلمان ويستعدون لتشكيل الحكومة، حيث أعلنت المحكمة في هذا التوقيت التنحي عن

النظر في القضية وفي نفس الوقت تعلن السعودية أنها ملتزمة بحوالي 4 مليار دولار من المعونات تجاه مصر بينما لم يذكر هذا من قبل طوال الأشهر الماضية.

فعلينا أن نجمع الأحداث ونحاول أن نخرج منها بدلالات وتحليلات تفوق مجرد ذكر الآراء، فالموضوع معقد بين إيران وتركيا وأمريكا وأوروبا لكن القاسم المشترك بين هذه المجموعات كلها أن هناك تخوف أمريكي أوروبي غربي بصفة عامة من صعود الإسلاميين ولكن هناك إصرار على إدارة هذا الملف والتعامل معه لأنه يضع على المحك أمرين: الموقف من الديمقراطية باعتبار الانتخابات من ناحية، وبالطبع لا أعتقد أنهم يستطيعون أن يفعلوا مباشرةً مثلما فعلوا في الجزائر لكن يستطيعون أن يفعلوا ذلك بطرقٍ أخرى، ومن ناحية أخرى ضرورة إدارة هذا الملف والتعامل مع الإسلاميين. وما يجري على الأرض الآن أوراق مناورة وأدوات كثيرة من جانبهم للتعامل مع الإسلاميين ولدفعهم وهذا هو دأبهم دائماً نحو "مزيد من الاعتدال".

وهذا ينقلنا إلى الموضوع الذي نتحدث عنه أ.إسراء حول مراقبة الانتخابات بين الأجنبية والوطنية، لأن هناك آليات كثيرة للتدخل في الانتخابات المصرية كما قلت من جانب الخارج وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منها الرقابة ومنها التمويل من خلال منظمات لتدريب كوادر على الانتخابات، ومنها الضغط بورقة المعاونة وحجب المعونات والاقتصاد، ومنها التلويح دائماً بورقة "الطائفية" وإرسال المندوبين دائماً بشأنها وأنا لا أحب أن أستخدم هذه الكلمة فهي حقوق أهل مصر من المسيحيين، فضلاً عن التشاور المستمر مع العسكر.

وأشكر أ.إسراء على هذا الموضوع المتكامل جداً، لكن لي عدة ملاحظات سريعة. بالنسبة لمفهوم الرقابة فهو مفهوم واسع لا يقتصر على مجرد الرقابة خلال أيام الانتخابات بل خلال العملية الانتخابية كلها بما فيها ما قبلها من الدعاية الانتخابية، والسؤال ما معنى الأجنبي، هل الأجنبي يعني الأوروبي والأمريكي فقط، أم من الممكن أن يكون من تركيا، أو دول عربية، أو دول أفريقية، أو دول آسيوية؟ فإذا كان الأجنبي هو الأمريكي والأوروبي فقط فلنسميها الغربي لتكون واضحة، وهذا أمر مهم: هل كل الدول تهتم بمراقبة الانتخابات في كل دول العالم، أم هناك دول بعينها هي التي تهتم بمراقبة الانتخابات؟ وهذا سؤال مهم في الحديث عن الوطني والأجنبي.

الأمر الثاني فيما يتصل بالموافقة أو عدم الموافقة على الرقابة بعد الثورة، من الواضح أن موقف المجلس العسكري هو نفس موقف النظام السابق في رفض أي دور أجنبي ثم الموافقة عليه، في إشارة إلى رأي اتجاهات ليبرالية من قبول هذه المراقبة وعدم اعتبارها تدخلا في السيادة، فماذا عن موقف الإسلاميين، هل قبلوا بنفس الدرجة وبنفس العمق الرقابة من الخارج على اعتبار أنهم هم المقصودون بهذه المراقبة منذ البداية أم كانوا يرفضوا؟ لم أسمع شيئاً عن هذا الأمر.

والأمر الذي يهمني جدا: ما المقصود بالمعايير الدولية للرقابة؟ ومن الذي يضع هذه المعايير؟ فهل السياق الوطني المجتمعي في مصر وقت الانتخابات التي استمرت ثلاثة أشهر بما يتسم به من ثقافة وتقاليد معينة تنطبق عليه هذه المعايير الدولية؟ وما الفارق بين المعايير الدولية ومعايير الرقابة الوطنية، هل هو مجرد تنفيذها من قبل مؤسسات وطنية ولكنها تطبق نفس المعايير الدولية المأخوذة عن مؤسسات دولية؟ بل ربما هذه المؤسسات الوطنية تعمل بتمويل أجنبي في هذا المجال، فما معنى الوطني هنا؟ هل "وطني" بمعنى الأرض التي أعمل عليها فقط، أم أنها تعمل بمقاييس ومعايير وبموارد وإمكانيات ذاتية أو خاصة ومن جانب المجتمع المدني في مواجهة السلطة الرسمية التي تشرف على وتدير الانتخابات؟ فالأمر لا يتعلق بمسألة انتهاك السيادة الوطنية وإنما يتعلق بمعنى الوطني ومعنى الأجنبي. هذه الأمور يجب أن نطرحها على أنفسنا حتى نغير تفكيرنا ومنظومتنا.

الملاحظة الأخيرة تتعلق بمعنى المدني المقصود في الرقابة الوطنية، فهل يشير إلى كل المؤسسات التي تعمل في هذا المجال الحقوقي وهي مؤسسات "ليبرالية" بالأساس أو "يسارية"، وجزء كبير منها ممول بتمويل خارجي في نطاق اتفاق أو ترخيص أو عكس هذا، هل هناك جهات رقابة مدنية جديدة استحدثت بعد الثورة، أم هي نفس الأجهزة والمؤسسات الرقابية المدنية والمؤسسات المعروفة التي كانت تمارس دورها قبل الثورة؟ فهل استدعت هذه العملية أن يكون هناك تأسيس مؤسسات جديدة بعد الثورة أم لا؟

وفيما يتعلق بما ذكرته عن سمات وملامح من التقارير الوطنية عن الرقابة وسمات وملامح من التقارير الأجنبية عن الرقابة لقد كان مجرد سرد، لكن جذب انتباهي أمرين: أن كلاهما يتحدث عن التجاوزات لكن الأجنبي تعدى هذا إلى تقديم تصور عن الدلالة بالنسبة للمشهد السياسي العام، فهو لا يراقب فقط ما يجري بل يتجاوز هذا إلى تقديم رؤية بناءً على ما يجب أن يكون عليه المشهد المصري، فهي ليست مجرد رقابة لا تمس سيادة الدولة. لكن كل هذا لا يمنع أن يكون هناك اتجاه نحو إخفاء شيء لتزييفه أو التغطية على تجاوزات معينة، وليس هذا ما أعنيه، ولكن ما معنى الوطني وما معنى الأجنبي هنا؟ وما قدر إسهام هذا مقارنة بذاك؟ هذا أمر مهم جدا إذا أمكن الإجابة عنه في هذا التحليل الجيد سيكون إضافة لما يكتب في هذا المجال.

كما أشكر أ.محمد عبدالله، ولا أرى أي خطورة فيما ذكرته بل على العكس هو حديث مهم جداً، وطرحه يصل بنا إلى نهاية المطاف في هذه الندوة ومنه سوف أستكمل بعض تعقيباتي عن إشكالية الداخل والخارج. فالرسالة التي قدمها بهذا الطرح المتميز أن هناك إنجازات عديدة تحققت عبر عام من الثورة وعلى رأسها الانتخابات، ولكن الانتخابات ليست نهاية المطاف، الأمر الثاني أنه قدم قراءة في المرحلة الانتقالية كلها بكافة فواعلها وقضاياها التي تعرضنا لكثير

منها أمس واليوم من مدخل العلاقة بين العسكري والانتخابات وفي قلبها العلاقة مع الإسلاميين بصفة خاصة، لأن الانتخابات هي التي جاءت بشرعية للإسلاميين بعد رفض وحظر ومقاومة لهم من النظام السابق ومن قوى عديدة.

الملاحظة الثالثة، أن عرض أ.محمد يستدعي المجلس كمظلة ومن خلال مواقفه يستدعي تفاعلاته مع كل الفواعل الأخرى، بطريقة توضح ما هو قدر مسئولية المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية. وإن كان أ.محمد أخذ موقفاً أتفق معه تماماً مفاده أن مسئولية ما حدث بالمرحلة الانتقالية جزء أساسي منه يرجع إلى نمط إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية وما وراءها من تصورات وخطط وأهداف لمستقبل وضعه في منظومة سياسية ومجتمعية جديدة، لكن جزء من المسئولية يرجع ليس فقط للاختلافات بين القوى السياسية - كما أشرت - ولكن لأمر أخرى متصلة بالنخب القديمة والنخب الحديثة.

الملاحظة الرابعة والأخيرة، أن امتداد المرحلة الانتقالية كان محوره الأساسي الخلافات بين المجلس العسكري وبين مختلف القوى السياسية، وفي قلب هذه الإعاقة معركة الانتخابات، هل ستعقد أم لا؟ وهل الانتخابات أولاً أم الدستور؟ فالانتخابات التشريعية جزء أساسي في المرحلة الانتقالية، والبعض كان يرى أن الانتخابات ليست مهمة لأن من سيفوز بها هم الإسلاميون، وقال رأي آخر أن الانتخابات الوسيلة لنتبين أوزان القوى في المجتمع بعد ثورة لم يكن لها قيادة.

الأمر الأخير أن الثورة مازالت مستمرة وتكوين برلمان بمجلسيه بعد الانتخابات التشريعية الأولى ليس نهاية المطاف والطريق مازال في حاجة لضغط مستمر ومتراكم ومنظم لتجنب السيناريوهات السلبية التي أشار إليها عن استمرار أشكال نفوذ وتأثير عسكري على النظام السياسي بعد الثورة، وفي محاولة للتحرك للأمر التي يجب أن تحقق إعادة تشكيل لدور الجيش في منظومة الحياة السياسية المصرية كما طرحها أ.محمد. كل هذا يوصلني في النهاية بعد كل هذا الجدل ما بين الخارج كردود أفعال ومواقف، ومراقبة للانتخابات، وما بين المجلس العسكري والانتخابات، إلى أننا نتحدث دائماً عن الداخل والخارج كما لو كنا دائماً نحن المفعول به وننتظر ماذا يفعل الخارج تجاه الإسلاميين وماذا يفعل تجاه الرقابة، ومعه أيضاً المجلس العسكري.

أريد أن أنهي تعليقي بتساؤل: ماذا نتصور أنه يجب على الإسلاميين فعله في المرحلة القادمة تجاه الخارج وتجاه المجلس العسكري؟ هذا سؤال صعب وسأختصره في نقطتين أساسيتين؛ أولهما أن هذا الأمر يتوقف على سؤال أساسي يجب أن نطرحه، وقد اقتربت منه د.هبة حينما تحدثت عن أن العبرة ليست بمجرد تغيير شكل النظام السياسي والعلاقة بين السلطات بقدر ما هي بتغيير طبيعة الدولة والتصور عن نمط طبيعة الدولة التي نريدها التي تكسر فعلاً الاستبداد والهيمنة وتحقق الحرية والعدالة. والسؤال دائماً في ظل التخويفات قبل

الانتخابات من وصول الإسلاميين، وفي ظل استمرار التخوفات من الإسلاميين بعد وصولهم إلى البرلمان، يكمن في السؤال الآتي: هل بمقدور الإسلاميين أن يكسروا هياكل الاستبداد الموجودة في النظام المصري ويكسروا هياكل علاقات التبعية مع الخارج المستحکم فيها هذا النظام؟ هذا سؤال يكمن فيه مستقبل أداء الإسلاميين في المرحلة الجارية، ولكن لابد من التأكيد أن الإسلاميين ليسوا فصيلاً واحداً ولكن هناك فارق كبير بين الإخوان والسلفيين والجماعات الجهادية السابقة وغيرهم من روافد التيار الإسلامي. وينعكس هذا التساؤل في الأدبيات التي تتناول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، والعلاقة بين الإسلام والحريات، والعلاقة بين الإسلام والتعددية. فالسؤال هو: ما نمط مشروع الإخوان السياسي؟ وما نمط مشروع السلفيين السياسي والاجتماعي والاقتصادي؟ وهل هذا النمط يعكس رؤية تريد فقط المشاركة في الحكم وفي السلطة بحيث تساهم في تغيير النظام، أم أنها مشروعات من أجل إعادة بناء الدولة المصرية على أسس جديدة؟ وبالتالي يجب أن نميز بين مشروع إسلامي للحكم ومشروع إسلامي للنهوض الحضاري الشامل، فقد يحكم الإسلاميون ولا يحدث تغيير حضاري حقيقي يحقق أهداف الثورة التي يطلبها الشعب المصري بكل فئاته واتجاهاته وطبقاته.

يرتبط بهذا السؤال الأساسي سؤال آخر: هل الخارج (بمعنى النظام العالمي القائم على نظام رأسمالي عولمي وعلى علاقات هيمنة على مدى أرجاء العالم بأدوات عدة اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية) سيسمح بإحداث هذا التغيير المأمول في مصر، حتى لو توفرت الإرادة والمبادرة والقدرة والرغبة فيه؟ ومن هنا تأتي الرابطة مع المجلس العسكري الذي يعد جزءاً من النظام السابق وجزءاً من منظومة وشبكات المصالح وعلاقات القوى التي تجذرت في هذا المجتمع وفي هذا النظام، فهل سيكون ورقة سهلةً خلال عملية التغيير؟ هذه أسئلة استراتيجية كبرى يجب أن نفكر فيها ونطرحها على أنفسنا ونقع في صميم قضايا العلاقة ما بين الداخل والخارج، وبالتالي أزمة المجتمع المدني ليست مشكلتها أن المؤسسات تم تمويلها ولم تأخذ ترخيصاً فأبعدها وأعماقها أكبر بكثير وتختبر شبكة العلاقات التي نتحدث عنها وهل من الممكن أن تتغير أم لا؟

وتظل الإجابة عن هذا السؤال معلقة لا أستطيع أن الإجابة عنها حتى انتهاء الانتخابات الرئاسية ووضع الدستور، وهما عمليتان غير يسيرتين على الإطلاق وستحتاجان إلى عملية ضغط وزخم ثوري وشعبي قوي مثلما حدث من قبل حتى تنتما، وحين تنتما سيتوجب علينا أن ننتظر لنرى الشكل الكلي لأداء القوى الإسلامية التي بدأت بعض ملامحها تتضح بكونهم مجرد أغلبية في البرلمان وليس لهم دور في الحكومة أو رئيس منتخب. ولهذا علينا أن ننتظر أكثر من عام أو عامين -كما ذكر د. محمد فؤاد- لنعرف قدر التحقق في مطالب الثورة وقدر التقدم على

طريقها، وحتى يتحقق هذا يجب أن لا يكف الوعي الشعبي لأن البعض يدعي أن الشعب لا يريد تحمل تكلفة استمرار مسار الثورة حتى يحقق أهدافها.

مداخلات الحضور:

د. ناجية عبد المغني سعيد:

نشكركم على هذه الجلسة ولدي مداخل، أولاً بالنسبة للمجلس العسكري: هل نحن فعلاً واثقين أنه كتلة واحدة؟ فأحياناً نسمع أن بينهم اختلافات. وبالنسبة للوضع الإقليمي أو الانتماءات أعتقد أن الانتماء الأفريقي مهم جداً خاصة مع دول حوض النيل، وربما عندما ذكرت د.نادية انتماءنا للدول النامية كانت تعني أنه يشمل إفريقيا وآسيا، ونريد أن نحدد الانتماء لأفريقيا وحوض النيل والانتماء الآسيوي وهو لا يقتصر على الصين وروسيا فقط وإنما أيضاً الهند وماليزيا في جنوب شرق آسيا. فقد عقد مؤتمر عن تحقيق الديمقراطية في الهند وكان الربيع العربي مؤثراً ومهيماً وكان هناك اهتمام كبير بنجاح التجربة الديمقراطية لدينا واستعداد لتقديم كل خبراتهم لنا. وأذكر أيضاً الانتماء الأخلاقي، فعلى سبيل المثال أكد حفيد غاندي في مواقف مختلفة على تحالف الضمير الإنساني، فكما أن بناء الدولة مهم فبناء الإنسان أيضاً بنفس الأهمية، فلا بد من غرس قيم الديمقراطية في الناس سواء في مجلس الشعب أو المجلس العسكري أو الثوار، فيجب أن يكون هناك تغيير جذري في أسلوب التربية والعلاقات الإنسانية والعلاقات الأسرية... إلخ.

أ.إلهام:

إن اختلاف المصالح يؤدي إلى الصراع، فإذا كان الإخوان يقدمون المصالح القريبة على مطالب الثورة فالفكر الثوري لا يفكر في مصالح بل يريد حلاً جذرياً وسريعاً، فمتى بدأ هذا الخلاف بين الإخوان والمجلس العسكري؟ ومتى يبدأ الشعب المصري في التحرك؟ وما الذي يدفع المصريون للحركة والحشد مرة أخرى كما فعلوا أيام الثورة؟

أ.ماجدة الطيب:

هل أزمة المنظمات غير الحكومية أزمة مفتعلة أم أنها أزمة حقيقية؟ أم أن المجلس العسكري يلوح بتلك الأزمة لإحكام قبضته وسيطرته الداخلية على البلاد؟

أ.محمد:

سؤالي للأستاذ أمجد، لقد ذكرت أن انشغال الخارج بالانتخابات المصرية قليل ثم ذكرت أن التركيز كان على "بابا عمرو" والإبداع الثوري السوري، وأنهيت حديثك بضرورة الاهتمام

بالثورة السورية، كما ذكرت أن محل اهتمام إسرائيل في الانتخابات المصرية كان زيارة أردوغان وأن إسرائيل ترى الربيع العربي أكذوبة، وقلت أن هذه استنتاجات مهمة، ثم تحدثت عن التعليقات الإيرانية للثورة ومن ضمنها أن الإخوان لن ينفقوا مع السلفيين أبدا ولم تذكر رأيك، فهل توافق الرأي الإسرائيلي على أن الربيع العربي أكذوبة؟

أ.سالي محمود:

تحدثت د.نادية عن الأحزاب والحركات والمجلس العسكري، لكن لم نشر إلى دور الشعب، فالبعض رأى أن الشعب لن يستمر ويصمد طويلا واستدل على ذلك بقلة عدد الناخبين في انتخابات مجلس الشورى كثيرا عن نظيره في انتخابات مجلس الشعب، إلا أن هذا الأمر لم يُبرر لهذا في الجلسات السابقة. وقد ذكرت أنه حتى تكتمل الثورة وتستمر يجب أن يكون هناك دور للشعب وأن يدفع جزءا من تكاليف هذه الثورة وهو يتصل عنها الآن ويطالب بمطالبه بحجة أنه كان مقموغا لمدة ثلاثين عامًا.

أحد الحاضرين:

طرحت د.نادية تساؤلا حول منطق تعامل الإسلاميين مع ما يحدث سواء بمنطق الفرصة أو الاختبار، فما محددات التعامل مع هذه العناصر من منطق الفرصة أو الاختبار؟

أ.أحمد:

فيما يتعلق بالعلاقة بين الداخل والخارج، قبل 25 يناير كان الخارج بالمستويات المختلفة -التي دُكرت- يتعامل مع مصر والمنطقة العربية باعتبار التعامل مع أنظمة أو روساء أنظمة وأسقط الشعب من المعادلة، أما بعد 25 يناير ومع صعود دور الشعب في المعادلة السياسية مرة أخرى هل سيكتفي الخارج فقط بمحددات الحزب التي تحدد العلاقة مع الأنظمة، أم أنه مع تغيير الفاعلين السياسيين ستكون هناك محددات أخرى لشكل العلاقة بين الداخل والخارج؟

رد الباحثين:

أ.محمد عبد الله:

فيما يتعلق بسؤال د.نادية: هل نحن واثقون أن المجلس العسكري موحد حول المسار الذي سيسلكه؟ نحن لا نعلم ماذا يحدث داخل المجلس العسكري، لكن ما يخرج لنا موقف واحد موحد وهذا ما أحكم عليه.

وفيما يتعلق بالقوى السياسية فإنها لم تتجح في أن تتوافق حول مسار ما أو حد أدنى من المطالب أو الخطوط العامة التي يطلبوها في المرحلة الانتقالية، وهذا هو الفرق فالمجلس العسكري يختلف لكنه يخرج بموقف موحد.

وفيما يتعلق بسؤال: متى يبدأ الخلاف بين الإسلاميين والمجلس العسكري؟ الخلاف بدأ فعلاً وموجود طوال فترة المرحلة الانتقالية، ففي كل القضايا كان الإسلاميون في بعض الأحيان مع المجلس العسكري إذا كانت المصالح تتوافق وفي بعض الأحيان ضد المجلس العسكري إذا كانت رؤيتهم للفترة الانتقالية ومصصلحة الوطن تختلف، فالخلاف موجود ودليل ذلك الخلاف حول مجلس الوزراء وحكومة الجنزوري وهل يتم إقالتها أم لا، والميزة في القوة الإسلامية الرئيسية أنها تفتح قنوات للتواصل مع المجلس العسكري تحاول فيها أن تصل لحد أدنى من التوافق كي لا تتفجر المرحلة كلها ويحدث انقلاب عسكري، لأن المجلس العسكري من الممكن أن يستخدم القوة ويوظفها في أي مرحلة.

أ.إسراء:

بالنسبة لسؤال د.نادية عن تعريف "الأجنبي" و"الوطني"، فهو تقسيم قائم على فكرة الداخلي والخارجي، والوطني حكومي أو غير حكومي، لكن يبدو أن أغلبية المؤسسات التي ترسل وفود للانتخابات إلى حد ما غربية.

إن المشهد الحالي يتجه إلى جانب إيجابي حيث توجد نسبة مشاركة عالية وصلت إلى 62% في الانتخابات من كافة الأطياف، ولكن كيف أحافظ على هذه الثقة؟ فمشاركة الناس في الانتخابات ترجع إلى ثقتهم فيما بعد الثورة أكثر مكونها ثقة في النظام ذاته، كما أن ما أدى إلى أن تسير الأمور بهذا الوضع في الانتخابات ما أشار إليه د.محمد وهو أنه يبدو أن للدولة رغبة في أن تتعامل بموقف مختلف مع المظاهرات أو الانتخابات، فكيف نحافظ على هذا ونطوره؟ وأعتقد أن الطريق نحو الإصلاح السياسي لا ينتهي مع اختيار ممثلين لمجلس الشعب ولكنه يبدأ به، والضمان الحقيقي لعدم انحراف الحكومة أو البرلمان أو الرئيس -أياً كانت توجهاتهم- عن مسار الإصلاح السياسي يكمن بالأساس في الحركة والضغط المستمر من الرأي العام.

أ.أمجد:

من حسنات الربيع العربي أنه أزال الخوف إلى حد كبير من نفوس المواطنين العرب، والخوف ليس من سمات المؤمنين ولا الواثقة من نفسها، وأشكر أ.محمد كمال على متابعته لكل ما قلت وقدرته على استنتاج ما يبدو من تناقض في الكلام، وبالنسبة للرأي الإسرائيلي القائل بأن الربيع العربي أكذوبة، فأنا أرى أنه ليس بأكذوبة بل هو حلم يمكن أن يكتمل ويمكن أن يتوقف،

ويعتمد ذلك على تعامل الناس مع هذا الربيع العربي، فلو اعتبرنا أنه البداية يكون البداية ولو اعتبرنا أنه نهاية يكون نهاية.

وتعليقاً على العلاقة بين الداخل والخارج، نتيجة أساسية أن تمسك الداخل يجبر الخارج على أن يغير سياسته، بمعنى أنه -على سبيل المثال- لو تماسك العرب بالدفاع عن القضية الفلسطينية ستتغير السياسة الخارجية، فإذا تماسك الشعب المصري بكل تأكيد يحقق ما يريد. ولدي كلمة، وهي لنفسي وللآخرين، إن المقاومة ثقافة وتعلم وكذلك الثورات، فلا يوجد أحد يولد ثورياً، وفي الحديث الشريف إنما الصبر بالصبر وإنما العلم بالتعلم وإنما الحلم بالتحلم ومن يصبر يصبره الله.. إلى آخر الحديث.

ولدي تعليق بسيط عن الديمقراطية والرقابة وحديث د.نادية عن الاستيعاب الثقافي لظروف الإسلام وأن ذلك هو الذي سيطور أداء المجتمع، وأتمنى أن يدرك رجال الأعمال حساسية الموقف وقيموا الأمور على وجهها الصحيح. وأقول أن الثورة السورية هي التي ستغير شكل المشهد وهذا ليس تقليلاً من أي ثورة أخرى، ولكن لأن الثورة السورية هي الثورة الوحيدة التي ليس لها أي رهان على الخارج.

د.نادية:

طلبت مني بعض الملاحظات مباشرة عن دور الشعب، وأنا أسميهم "أهلنا"، هؤلاء الأهل محل تجاذب من اتجاهات مختلفة فالبعض يعلي من دورهم لخروجهم خلال الثمانية عشر يوماً، والبعض يرى أنه ليس كل الشعب المصري خرج، بل الذي خرج أحرار المصريين فقط وأنهم لا يمثلون مصر. وقد خرج عدد كبير للانتخابات، ويقول البعض أنهم خرجوا بسبب الدعاية الدينية، والبعض الآخر يقول أن هذا وعي الشعب المصري ومخزونه الحضاري الذي عبر عنه لحظة الانتخابات. وهناك من يرى أن الشعب المصري يحتاج إلى الاستقرار ليستطيع أن يغير، بينما يرى البعض أن الشعب المصري يستعجل ثمار الثورة ولا ينتظر؛ فحتى فيما يتصل بأهلنا يوجد اختلاف على تقييم أدوارهم وفعالاً توجد قطاعات مختلفة من الشعب كل له مسكله.

فهذا التفكك في مواقف القوى السياسية لم يكن موجوداً في نموذج الثورة، فما تحقق في نموذج الثورة على مدار الـ(18) يوم الأولى نموذج حضاري لمدى التماسك والتفاعل بين مكونات مختلفة أنجزت هذا العمل. فهناك من يعرف مكنم القوى طوال المرحلة الانتقالية فيتحرك لكي يفرغه، لذا فمطلوب أن ندرك الدور السلبي للإعلام في التجزيء والتفكيك والتشكيك وأن ندرك الدور السلبي الذي تقوم به "قوى الثورة المضادة" بكافة أشكالها من أجل بث فوضى أو التخويف من انهيار اقتصادي أو تسليط الضوء على أشكال الانفلات الأمني ربما أحياناً بدرجة يقال أنها مبالغ فيها وبتركيز غير طبيعي من جانب الإعلام، وإن كان هذا يعني أنه ليس لدينا انفلات

أمني. فكل هذه العوامل التي أسميها "آفات المرحلة الانتقالية" عكس طبيعة النموذج الحضاري وعلينا أن نعي بها ونوعي بها، وأخطر هذه الآفات ما وقع من خلاف بين شباب الثورة والشعب الحاضن لهذا الشباب في ثورتهم، فكل هذه الأمور يجب أن نعيها.

ولكن مما لا شك فيه أننا الآن في حاجة لقيادة تتحمل مسؤوليات هذه المرحلة بأمانة وصدق وتفاعل وانفتاح مع الجميع، فهل هذه القيادة هي الأغلبية الموجودة الآن في البرلمان؟ أم الرئيس الذي ننتظره؟ أم كلاهما معا؟ ليست لدينا إجابة حتى الآن ولكن يجب أن نعمل من أجلها سريعاً.

والمرحلة الحالية تعتبر فرصة لأصحاب المشروع الإسلامي، لأنه أضحي أمامهم مجال للمشاركة بطريقة طبيعية بعد تطبيع العلاقة معهم في مناخ من الحرية، وأعني أصحاب المشروع الإسلامي بكل روافده (السياسي والفكري والحركي والعلمي...) للمشاركة في هذه المرحلة وتقديم اجتهاد حول كيفية إحداث التغيير المطلوب، مثلما شارك من قبل أصحاب المشروع الليبرالي، ومن قبل أصحاب المشروع القومي والاشتراكي، وهي اختبار أيضاً للقدرة على القيام بعملية تغيير حضارية حقيقية وتحقيق مشروع نهضة للأمة بعد التمكن من إصلاح هذه المرحلة، أم أنها ستكون اختباراً لعدم القدرة على هذا ومجرد الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات وإعادة تكرار حلقة من حلقات النظم التقليدية العادية التي مرت علينا ولكن بحكام جدد، هذا هو التحدي وهذا ما أشارت إليه د. هبة، هل هناك مشروع فكري متكامل؟ هل توجد رؤية وليس مجرد برامج حركة؟

والإجابة عن سؤال: هل كان الخارج يتعامل مع الأنظمة فقط قبل الثورة؟ لا، فإنه كان يتعامل أيضاً مع النخب والشعوب من خلال آليات العولمة، معتقداً أنها تدار وأنها ماتت؛ فقد كانت التصريحات الرسمية تشير إلى أنه لن يخرج أحد في المنطقة العربية ضد احتلال العراق مثلما خرجت الشعوب العربية كلها ضد العدوان الثلاثي على مصر 1956م، إلا أن 15 مليون شخص خرجوا عبر العالم في مظاهرات ضد الحرب على العراق، وبالتالي فقد أثبتت الثورات وضعاً مختلفاً للشعوب وأنهم يحتاجون لطرق جديدة للتعامل معهم وخاصة الشباب والنخب الجديدة. ومما لا شك فيه أن أحد المداخل للمرحلة الانتقالية أنه تمت دراسة ميكانزم الثورة ومعرفة مكامن قوتها والحد منها. ولذا أحد الجوانب المهم التركيز عليها بعد الثورة كيف حدث إقبال وطلب أوروبي وأمريكي من خلال السفارات للتواصل المباشر مع شباب الثورة وكيف كان تُعرض عليهم المساعدة والتمويل بحجة أن هذا دورهم لحماية الثورة والديمقراطية في مصر.

بالإضافة إلى وجود الكثير من أدوات الإعلام وغيرها من الأدوات محرّكة من الخارج الإقليمي أو الدولي ولها دور في إدارة المرحلة الانتقالية، مما يبين أن هناك استمرار في الاتصال بمناطق الأعصاب في الشعب المصري ولكن بطرق تتكيف مع كيفية إدارة هذه المرحلة حتى لا

تكون الثورة حرة تتحرك بمكانيزماتها لتحقيق أهدافها ولكن بتقييدها واحتوائها بقدر الإمكان وتحويلها إن أمكن إلى مجرد عملية تغيير أشخاص من أعلى والحفاظ على نفس منظومة شبكة علاقات المصالح والقوى. وبالتالي المستفيد الأول من كسر هذه الشبكة هم أهل مصر المضارين من عواقب هذه الشبكة من التحالفات بين النخب وقوى الثروة والسلطة عبر تاريخ مصر، فهل هذه لحظة لإحداث هذا التغيير؟ وهل يقدر على هذا أصحاب المرجعية الإسلامية؟ هذا هو التحدي الكبير، لكن الشعب المصري صبور جداً يتحرك وينتظر، وإن كان ينتظاره يبدو لنا سبات بعد انتخاب البرلمان إلا أنني أعتقد أنه إذا فانت أكثر من فرصة لاختيار رئيس الدولة فلن يسكت، فهذا الشعب لديه ذكاء وفطنة ومخزون حضاري، وقد عرف الجميع أنه يجب أن لا يراهن على هذا الشعب رهائاً سلبياً.

مداخلة من إحدى الحاضرات:

في اعتقادي أن الشعب أحجم في إعادة انتخابات مجلس الشعب لملاحظة وجود انفلات وتأخير في فتح اللجان وتزوير أثناء الجولة الأولى من الانتخابات، ثم ظهر في نتائج الانتخابات عدد كبير من الأصوات المزورة (12 مليون صوت) وتم السكوت عنها.

د.نادية:

أرجو الدقة في هذه المعلومات، فأنا لم أسمع بهذا طوال الأشهر الماضية.